الشرق الأوسط ١٣-٠٥-٢٠٢٠

وزني قال لـ «الشرق الأوسط» إن سعر الصرفسيبقى مثبتاً حالياً لتحريره في المرحلة المقبلة

وزير المالية اللبناني: خطة الحكومة تمنحها صدقية مع المؤسسات الدولية والإصلاح عامل قوة لها

بيروت: ثائر عباس

أكد وزير المالية اللبناني غازي وزني، أن نجاح الحكومة اللبنانية في تطبيق الإصلاحات المطلوبة هو مفتاح الخروج من الأزمة المالية والاقتصادية، وهذا لن يتم من دون الحصول على دعم القوى السياسية لهذه العملية، واعتبر وزني في حوار مع «الشرق الأوسط»، أن خطة التعافي المالية التي أعدتها الحكومة تمنحها المصداقية بالتعامل مع المؤسسات الدولية، وفتح الأفق بما يتعلق بمؤتمر «سيدر» والصناديق والمصارف العالمية التي صدت أبوابها بوجه لبنان، مشيراً إلى أن البرنامج قابل للتعديل وفق مجريات التفاوض مع صندوق النقد الدولي. ومع التفاؤل الذي يبديه بمسار الخطة، يشدّد وزني على أن الخطوات الإصلاحية لا بد أن تشكل عامل قوة أساسياً؛ لأن المجتمع الدولي يعبر عن استعداده للدعم، لكنه يشترط الشروع بالإصلاحات وتحقيق ذلك سيكون رسالة إيجابية له.

وفي ظل الأزمات التي يعاني منها اللبنانيون، لفت وزني إلى حرص وزارة المالية على تأمين رواتب الموظفين والعاملين في القطاع العام، وتأمين كل الأمور المتعلقة بالصحة والأوضاع الاجتماعية والفقر، مطمئناً أن الاحتياطات المتوفرة كافية لتمويل السلع الأساسية للعامين الحالي والمقبل. وعن سعر صرف الدولار الذي يشهد فوضى غير مسبوقة، يوضح وزني أنه وفق الخطة ينبغي الاستمرار حالياً بسعر الصرف ١٥١٥ ليرة على أن يكون الاتجاه في المرحلة المقبلة إلى سياسة التحرير التدريجي. وهذا نص الحوار:

حماذا عن التعديلات الممكنة على الخطة ودور مجلس النواب المفصلي كسلطة تشريعية شريكة؟

–الخطة موجهة أساساً للمجتمع الدولي، وخصوصاً للجهات الدائنة وصندوق النقد الدولي. ففي شهر مارس (آذار) الماضي، قررت الحكومة تعليق دفع سندات الدين الدولية (اليوروبوند)؛ مما اقتضى إعداد خطة مالية شاملة تصلح منطلقاً للتفاوض مع الدائنين، وتقديمها، في الوقت عينه، إلى صندوق النقد الدولي الذي لبى طلب الحكومة لمعاونتها بالمساعدة التقنية حينها.

وتبعاً لإدراكنا المسبق بأن إمكاناتنا الذاتية غير كافية للإنقاذ من دون الحصول على دعم خارجي وبأن الدعم الخارجي مشروط بحزمة إصلاحات فعلية وحقيقية – تلكأ لبنان طويلاً في اعتمادها وتنفيذها، فقد جرى تطوير الخطة لتصل إلى الصيغة الأخيرة في ضوء المناقشات التي أجريناها مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والملاحظات التي تلقيناها من قبل النقابات المهنية والخبراء الاقتصاديين والماليين، ومعظمهم يمثلون الجهات السياسية بكل أطيافها.

وقد أكدنا بوضوح أن الخطة كما صدرت ليست مقدسة. لكنها تمثل رؤية اقتصادية ومالية واجتماعية قابلة للتطوير والتعديل والتحديث أيضاً، من خلال طرحها على المجتمعين المحلي والخارجي، وبما يشمل المرجعيات السياسية والاقتصادية. أيضاً تتضمن الخطة بنوداً رئيسية تربو على العشرين بنداً تحتاج إلى تشريعات من قبل المجلس النيابي الكريم.

وفي نهاية المطاف، فإنه بقدر ما تحوز هذه الخطة على دعم المجتمع اللبناني بمكوناته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فهي تشكل قوة دفع إضافية لتسهيل موقع الحكومة التفاوضي مع الدائنين وصندوق النقد، وبالتالي تسهيل المراحل التنفيذية التي نأمل أن نبدأ بها في أسرع وقت ممكن.

أما فيما يتعلق بالتقييم الخارجي، فهو إيجابي بالعموم وفقاً لما لمسناه خلال لقاءات رئيس الحكومة مع السفراء العرب والأجانب، والأهم تلك الانطباعات الأولية الإيجابية التي لمسناها لدى إدارة صندوق النقد، ولا سيما في ضوء الاجتماعات الرسمية الأولى التي باشرناها يوم الاثنين الماضي.

<وماذا عن تبرؤ البنك المركزي من الخطة والاعتراضات الشديدة لجمعية المصارف، وهما طرفان معنيان بالمعالجات والحلول؟

–هذا أمر طبيعي. فالمحاور السبعة التي تتضمنها الخطة تمثل الرؤية الاقتصادية والمالية والاجتماعية. والمحور الأساسي الذي يعني القطاع المالي ستتم مناقشته والتداول فيه في المرحلة المقبلة مع مصرف لبنان والقطاع المصرفي. فتنفيذ الخطة يتضمن مسارات رئيسية عدة، أولها إصلاح المالية العامة وخفض العجز فيها إلى مستويات مقبولة بالمرحلة المقبلة. وثانيها يتعلق بموضوع إعادة هيكلة الدين العالم الداخلي والخارجي بما يفضي إلى خفض الدين العام دون ١٠٠ في المائة من الناتج المحلي. أما المحور الثالث، فيقضي بإعادة هيكلة القطاع المالي في لبنان، وهو ما يشمل إعادة هيكلة مصرف لبنان وإعادة هيكلة القطاع المصرفي، وإجمالاً كل ما يتعلق بالنظام المالي والنقدي في المرحلة المقبلة. ثم تتوسع الخطة إلى مواضيع تطال الإصلاحات البنيوية وتأثيرها في تحفيز النمو الاقتصادي، والإصلاحات الاجتماعية التي يفترض تنفيذها بالمرحلة المقبلة. فضلاً عن اقتراحات محددة لتصويب الخلل في ميزان المدفوعات.

<ما هو مضمون الاتفاق الذي تستهدف الحكومة الوصول إليه مع صندوق النقد؟

–عندما قدمنا المشروع الأول لخطة الإنقاذ والتعافي طلبنا المساعدة التقنية من الصندوق. ثم طورناها تباعاً لتصبح الخطة الرسمية التي سيتم عرضها للتفاوض. وعندما أصبحت الخطة نهائية أرسلناها بعد إقرارها في مجلس الوزراء في ٣٠ أبريل (نيسان) وطلب رئيس الحكومة رسمياً المساعدة المالية من صندوق النقد الدولي، وكان الجواب الفوري إبداء جهوزيتهم واستعدادهم لمناقشة الخطة وبرنامج الدعم المالي معنا.

وقد بدأت المفاوضات الرسمية اعتباراً من يوم الإثنين، وهم لديهم البرنامج ودرسوه ويعرفون جيداً النقاط التي يريدون التفاوض عليها، وستكون هناك جلسات تفاوض دورية، اعتباراً من يوم الأربعاء المقبل وحتى التوصل إلى اتفاق نهائي بين الجانبين، ونحن نأمل بالتوصل إلى ذلك في أسرع وقت ممكن.

أما بشأن البرنامج المالي، فمن المعروف أن لدى لبنان حصة يسميها صندوق النقد الدولي «الكوتا» وهي تبلغ حالياً نحو ٩٠٠ مليون دولار. ووفق المنهجية المعتمدة لدى هذه المؤسسة الدولية، فإن الدول التي تقع بأزمات مالية واقتصادية، يمكنها طلب برنامج دعم مالي يماثل ١٠ أضعاف حقوق السحب الخاصة. ومن هنا تقدمنا بطلب الحصول على نحو ١٠ مليارات دولار مقسطة على فترة زمنية من ٣ إلى ٤ سنوات. وبالإضافة إلى ذلك، طلب لبنان مساعدة مالية طارئة من ضمن مبادرة الصندوق الخاصة بالتصدي لأزمة «كورونا»، وحسب «الكوتا» قد نحصل على نحو ٩٠٠ مليون دولار وننتظر الجواب خلال عشرة أيام.

<عادة يضع صندوق النقد مجموعة شروطاً قاسية ربطاً بالدعم المالي، هل يمكن ألا يستطيع لبنان تحملها أو يعجز عن تنفيذها؟

–عندما تواصلنا مع إدارة الصندوق وطلبنا المساعدة التقنية وتقدمنا لاحقاً بطلب المساعدة المالية أخذنا بعين الاعتبار هذه الأمور. فخطة التعافي المالية التي أعدتها الحكومة تمنحها المصداقية في التعامل مع المؤسسات الدولية، وتشجيع إدارة الصندوق وبدء التفاوض يكسب لبنان قوة دعم مضافة من مؤسسة مالية دولية كبيرة، وهذا ما سيمكننا من التقدم بثقة أكبر في مفاوضاتنا مع الدائنين الأجانب الحاملين للسندات الدولية، ومن ثم فتح الأفق بما يتعلق بمؤتمر سيدر والصناديق والمصارف العالمية التي صدت أبوابها بوجه لبنان، ونحن على قناعة أنها ستكون أكثر إيجابية عقب الاتفاق مع الصندوق.

هذه الأمور مجتمعة تدفع السلطات اللبنانية للتعامل مع صندوق النقد. فعامل الثقة مهم جداً للبلاد في المرحلة الحالية. وعندما أعدت الحكومة خطتها، أخذت بعين الاعتبار الوضع الداخلي اللبناني، الاقتصادي والمالي والاجتماعي والمعيشي والسياسي وأيضاً التوجهات أو المقاربات التي يضعها صندوق النقد الدولي عادة. وبذلك يمكن التأكيد بأن البرنامج قابل للتعديل وفق مجريات التفاوض مع الصندوق.

<ماذا عن حجم القطاع العام ورفع الحمايات ومسائل الكهرباء والوقود والطحين وسعر صرف الليرة، هذه المقاربات الأساسية التي يطرحها الصندوق، كيف سنتعاطى مع ذلك؟

–نحن في وضعية تواصل مستمر مع الصندوق منذ ٣ أسابيع وقبلها، ونعلم ملاحظاتهم ومطالبهم الملحة للشروع بإصلاحات بنيوية فيما يتعلق بمؤسسة الكهرباء ومكافحة الفساد إلى جانب الإصلاحات المكملة مثل رفع الضريبة على القيمة المضافة أو زيادة الرسوم على البنزين وإعادة النظر بنظام الصرف المتبع بالمرحلة المقبلة.

كل هذه الأمور قابلة للبحث ولكل منا وجهة نظره، ونريد أن نتقارب بهذا الموضوع، والأكيد أننا سنجد تبايناً في نقاط أخرى، فلا نقول إن البرنامج طريقه سالكة فوراً، هناك أمور فيها عقبات وتباينات، وقلنا لهم هذا. وحتى بقضية الخصخصة وتحديد سعر عملة الصرف، هذه كلها من الأمور التي تكلمنا معهم بشأنها وسنواصل التفاوض حولها في المرحلة المقبلة.

إذا كان لديك دعم داخلي سياسي، وفي موازاة ذلك دعم من المجتمع الدولي يتعزز مكانك التفاوضي. وإذا كنت قد بدأت بخطوات إصلاحية، فهذا عامل قوة أساسي؛ لأن المجتمع الدولي يعبر عن استعداده للدعم، لكنه يشترط الشروع بالإصلاحات.

قوة الحكومة اللبنانية بالتفاوض ركيزتها الأولى الدعم السياسي الداخلي، وثانياً دعم المجتمع الدولي، وثالثاً الشروع بتنفيذ الإصلاحات المطلوبة. عندما تتكلم مع الدول المانحة في مؤتمر سيدر يقولون صراحة «أنتم وعدتم سابقاً ولم توفوا بوعودكم»، وكذلك مع صندوق النقد ومؤسسات أخرى. المطلوب هو تنفيذ الإصلاحات وخفض كتلة الدين لتصل إلى ٨٠ في المائة من الناتج المحلي كي يستطيع لبنان لاحقاً تسديد ديونه. وفي جانب المالية العامة، يفترض خفض العجز إلى أقل من ٣ في المائة من الناتج. إضافة إلى أولويات الاهتمام بالفقر وتأمين المدارس والصحة والطبابة، فهذه شروط مالية تقنية. لذا فإن قوة الحكومة عندما تبدأ التنفيذ وترسل إشارات إيجابية بالتنفيذ وليس بالوعود فقط. وفي الإيجابيات وضعنا تشريعات وقوانين لمكافحة الفساد، وكذلك باشرنا الأعداد لتعيينات الهيئات الناظمة.

في السياق، اتصل بي وزير مالية فرنسا وقال لي، هناك ثلاثة أمور ذات أهمية قصوى. أولاً إقرار الحكومة اللبنانية للخطة المالية الشاملة، وثانياً فرنسا داعمة للبنان وإرسال

الخطة إلى الصندوق، وثالثاً الإصلاح شرط مهم وأساسي يجب على لبنان تنفيذه لتكون رسالة إيجابية للمجتمع الدولي، وفرنسا ستدعمكم بكل معنى الكلمة.

<كيف هو وضع المالية العامة والمفاوضات مع الدائنين؟

–الدخول في برنامج مع صندوق النقد الدولي عامل مساعد ومطمئن وعامل ثقة لدى الدائنين، ونحن بدأنا ونواصل التفاوض مع الدائنين للدولة. وفيما يتعلق بمالية الدولة العامة، فنحن نستفيد حالياً من تراجع أسعار النفط عالمياً لجهة خفض التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان من جهة، وقرار الحكومة بشراء عقود آجلة لحاجات البلاد من المحروقات من جهة أخرى. كما استفادت المالية العامة من تقليص أعباء الفوائد؛ إذ إننا دخلنا بإعادة هيكلة الدين العام وتلقائياً تم تعليق دفع استحقاقات الديون وفوائده. ومن هنا أصبح لدينا وفر هذه السنة بنحو ٤ مليارات دولار جراء خفض خدمة الدين بالليرة أو بالدولار. والنقطة الثانية تم تحقيق وفر بين ٤٠٠ إلى ٥٠٠ مليون دولار في التحويلات لمؤسسة كهرباء لبنان. والنقطة الثالثة هناك ترشيد للإنفاق وتخصيص نفقات للحاجات الأساسية من اجتماعية وحياتية وطبية وهناك محاولة ضبط للعجز بالمالية العامة، أخذين بعين الاعتبار أن قصة المالية العامة عالميا يصعب ضبطها بسبب الأزمات الصحية والاجتماعية الطارئة... وفي المقابل، لدينا انخفاض حاد بالإيرادات؛ لأن هناك انكماشاً اقتصادياً نقدره بنحو ١٣ في المائة هذا العام.

<إلى متى سنبقى قادرين على الاستمرار بهذا المنوال؟

–دفع الرواتب من الأولويات للمواطن، ويكفي أنه يعاني من انهيار سعر صرف الليرة. من هنا الحرص الشديد لوزارة المالية على تأمين رواتب الموظفين والعاملين في القطاع العام دون أي تردد، وثانياً تأمين كل الأمور المتعلقة بالصحة والأوضاع الاجتماعية والفقر قدر المستطاع. البنك الدولي قدم بين ٤٥٠ و٥٠٠ مليون دولار لدعم مكافحة الفقر لما يزيد على ٢٠٠ ألف عائلة لبنانية، وبالوقت نفسه الحكومة قدمت مساعدات نقدية لنحو ٢٠٠ ألف من العائلات المحتاجة. أيضاً، نحاول التركيز على دعم الاقتصاد والقطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية، وخاصة مؤسساتها المتضررة. ولجأنا إلى صندوق النقد لتأمين المزيد من الدعم في مواجهة «كورونا» وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

طلبنا أيضاً من البنك الدولي دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة ٢٠٠ مليون دولار. والحكومة قدمت مشروع فتح اعتمادات إضافية بقيمة ١٢٠٠ مليار ليرة منها ٢٠٠ إلى ٣٠٠ مليار ليرة لدعم هذه المؤسسات، وفتحنا اعتمادات سابقاً بقيمة ٤٥٠ مليار ليرة لدفع متأخرات المستشفيات.

<وماذا عن احتياطات البنك المركزي من العملات الصعبة واستخداماتها؟

–حسب أرقام مصرف لبنان، هناك ٢١ مليار دولار من احتياطات العملات الأجنبية، ويلعب مصرف لبنان دوراً في تمويل مستوردات البنزين والأدوية والطحين والمواد الأولية للصناعة، واليوم يزيد عليهم القمح لأننا في حالة طارئة. عموماً الاحتياطات المتوفرة كافية لتمويل السلع الأساسية للعامين الحالي والقادم.

لبنان حالياً يمر بأزمات متعددة، لديه أزمة اقتصادية وازمة بالمالية العامة وازمة ديون وازمة مصرفية وشلل بالقطاع المصرفي، إضافة إلى الأزمة الاجتماعية. نسبة البطالة تفوق ٣٥ في المائة والفقر تجاوز الـ٤٥ في المائة، وهذه أزمات لم يشهدها تاريخ لبنان ويفترض معالجتها، وطبيعي أن التكلفة ستكون مرتفعة وتحتاج إلى وقت. الأهم في الموضوع أن نضع المعالجات على الطريق السليم.

<كيف يمكن وصف العلاقة مع مصرف لبنان؟

–الثقة موجودة بشكل كامل وعلاقتي مع مصرف لبنان جيدة. هناك تساؤلات بموضوع الأرقام لدى البنك المركزي وبموضوع التحويلات بالفترة الأخيرة. وما عدا ذلك، فإن علاقة الحكومة مع مصرف لبنان طبيعية ولا إشكال فيها. وقد عينت الحكومة ثلاث شركات للتدقيق بميزانيته ضمن إطار إعادة هيكلة القطاع المالي التي تشمل مصرف لبنان والجهاز المصرفي.

ومن الطروحات الموجودة بالخطة إعطاء ٥ رخص جديدة للمصارف بهدفين، أولاً أن كل مصرف يأتي برأسمال ٢٠٠ مليون دولار fresh money نصفها من الخارج ونصفها من الداخل. وثانياً، أن هذه المصارف لن تكون في حاجة إلى إعادة هيكلة؛ لأنها جديدة، وميزانياتها سليمة فتعطيها الثقة مباشرة.

حوماذا عن الليرة اللبنانية ووضعها؟

–وفق الخطة ينبغي الاستمرار حالياً بسعر الصرف ١٥١٥ ليرة لأسباب عدة، أولها أن استهلاك الأسر موزع بين ٦٠ في المائة بسعر صرف الدولار الموازي و٤٠ في المائة بسعر صرف الليرة الرسمي، وتحرير الصرف يجعل أسعار السلع ترتفع بشكل كبير جداً وجنوني.

وفي المرحلة المقبلة سنتجه إلى سياسة سعر صرف المرن، أي التحرير التدريجي عندما يكون لدينا مقومات دفاع نتطلع إلى اكتسابها بعد الاتفاق مع صندوق النقد وعودة انسياب التحويلات من الخارج وتحريك مساعدات مؤتمر سيدر. هكذا نكون استعدنا الثقة ويصبح السعر المرن محصناً بتدفقات جديدة من العملات الصعبة.

في الختام، ما يهمنا ليس أن تتعامل فقط المؤسسات الدولية بإيجابية مع هذه الخطة، بل نريد من الدول العربية الشقيقة والصناديق والمؤسسات الاستثمارية العربية والإسلامية أن تدرس هذه الخطة بإيجابية وأن تساعد لبنان على النهوض من أزمته، ففي سلامة العرب سلامة لبنان وفي سلامة لبنان واستقراره سلامة للعرب ولاستقرارهم، ولبنان كان وسيبقى ملتزماً بكل موجبات عضويته في جامعة الدول العربية، والأهم بكل موجبات الأخوة والصداقة مع كل أشقائه العرب.